An-Nikah: Jurnal Pernikahan Islam
Volume 2 Nomor 1 Juli 2026
Email Jurnal : an.nikah.ejournal@gmail.com
Website Jurnal : https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/an-nikah/

انقطاع حق الأرمل في الراتب التقاعدي بسبب الإجراءات الإدارية
(دراسة في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي)

Clarentia Haifa Ni
Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
clarentia00@gmail.com

Deni Irawan
Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
deniirawan@mail.stdiis.ac.id

ملخص البحث

يعد نظام المعاشات لموظفي الدولة من صور الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة، إذ يمتد أثره إلى الزوج أو الزوجة بعد وفاة الموظف. غير أن التطبيق العملي قد يواجه معوقات إدارية تؤثر في استيفاء هذه الحقوق. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوائق الإدارية المؤدية إلى انقطاع معاش الأرمل، وبيان الحماية القانونية في القانون الوضعي، وتحليل المسألة من منظور الفقه الإسلامي. اعتمدت الدراسة المنهج القانوني النظري والميداني بمقاربة نوعية من خلال دراسة حالة لأسرة في شمال بيكاسي، وجمعت البيانات من الدراسة المكتبية والمقابلات، ثم حللتها تحليلا نوعيا يجمع بين المقاربة القانونية والفقهية. أظهرت النتائج أن انقطاع معاش الأرمل ارتبط بتطبيق قاعدة حظر ازدواجية الإعالة في النظام الإداري. ويقرر القانون الوضعي حماية قانونية من خلال نظام معاش الأرملة والأرمل، إلا أن الاستفادة منه مشروطة باستيفاء المتطلبات والإثباتات الإدارية. أما من منظور الفقه الإسلامي، فإن معاش الأرمل يعد حقا مشروعا قائما على العقد والتنظيم. كما أن سياسة منع ازدواجية الإعالة تعد تنظيما إداريا مشروعا متى قامت على المصلحة العامة والعدل في توزيع المال العام، شريطة ألا تؤدي الإجراءات الإدارية إلى تعطيل حق المستفيد المستحق عند استيفائه الشروط المقررة.

الكلمات المفتاحية : حقّ معاش الأرمل،العوائق الإدارية، الحماية القانونية، بدل الأسرة

ABSTRACT

The pension system for civil servants is a form of social protection provided by the state, which grants certain benefits to surviving spouses. However, administrative barriers can hinder the fulfillment of these rights. This study aims to analyze the administrative barriers underlying the termination of pensions for widowers, examine legal protections based on Indonesian positive law, and analyze the issue from the perspective of Islamic jurisprudence (fiqh). Using a theoretical-empirical qualitative legal approach, this study examines a case involving a family in North Bekasi. Data were collected through a literature review and interviews, then analyzed using legal and fiqh approaches. The findings indicate that the suspension of the widower's pension was caused by the application of a dual beneficiary prohibition within the administrative system. Indonesian positive law provides protection through widow and widower benefit schemes; however, the right to these benefits remains contingent upon administrative verification and documentation. From the perspective of Islamic fiqh, widower's benefits constitute a legitimate right grounded in contractual frameworks and regulations. The prohibition on dual benefit recipients may be considered a valid administrative policy if it is based on the public interest and distributive justice, provided that administrative procedures do not impede the rights of beneficiaries who meet the established requirements.
Keywords: *widower's pension rights, administrative obstacles, legal protection, family benefits.*

أ. المقدمة

الضمان الاجتماعي للتقاعدي يعدّ أحد أشكال الحماية التي تقدّمها الدولة للموظف الحكومي ولأسرهم. لا يقتصر هذا البرنامج على ضمان رفاهية المشاركين خلال فترة عملهم فحسب، بل يمنح كذلك حقوقا للورثة بعد وفاة المشاركين.[٢١٨] وفي هذا السياق، تعدّ الراتب التقاعدي تعبيرا عن التقدير للخدمة، وضمانا اقتصاديا للأسرة التي تركت بعد وفاته.[٢١٩] وقد نظّم ذلك في قانون دولة إندونيسيا رقم ١١ لسنة ١٩٦٩، المادة ١٦، الآية ١، النص الآتي:

[218] Nurul Khofifah, Saiful Bakhri, and Ilham Wahyudi, "PERAN JAMINAN SOSIAL KETENAGAKERJAAN DALAM KESEJAHTERAAN PEKERJA DI MASA MENDATANG PADA PROGRAM BPJS KETENAGAKERJAAN," *Jurnal Ilmiah Ekonomi Bisnis* 9, no. 3 (December 2023): 327–34, https://doi.org/10.35972/jieb.v9i3.1247.

[219] Adrie S.Sos, Sh.Mh, "HAK-HAK PEGAWAI NEGERI SIPIL (PNS) DAERAH PADA MASA PENSIUN DALAM PERSPEKTIF HUKUM KEPEGAWAIAN," *Jurnal Yustitia* 16, no. 2 (January 2023): 140–52, https://doi.org/10.62279/yustitia.v16i2.976.

"إذا توفّي الموظف الحكومي أو المستفيد من التقاعدي، فإن زوجته (أو زوجاته) بالنسبة للموظف الحكومي، أو زوجها بالنسبة للموظفة الحكومية، ممن تمّ تسجيلهم مسبقا لدى مكتب شؤون الموظفين، يحقّ لهم الحصول على راتب الأرملة أو راتب الأرمل".[٢٢٠]

ومع ذلك، فإن التطبيق العملي لهذا النظام لا يضمن دائما استفادة جميع الورثة من حقوقهم بشكل أمثل. إذ توجد إجراءات إدارية يجب استيفاؤها للحصول على تلك الحقوق.[٢٢١] ومن الحالات الجديرة بالدراسة، ما وقع لإحدى الأسر في شمال بيكاسي، حيث انقطع حق الأرمل في الحصول على الراتب التقاعدي زوجته بسبب عوائق إدارية. وقد نشأت هذه العقبة نتيجة عدم تسجيل الزوج كمعال في نظام شركة TASPEN، مع أن الزواج رسميا، مما يحقق تعريف الأرمل الوارد في قانون دولة إندونيسيا رقم ١١ لسنة ١٩٦٩، المادة ٣، النص الآتي:

"الأرمل هو الزوج الشرعي رسميا للموظفة الحكومية أو مستفيدة التقاعدي التي توفّيت ولم يكن له زوجة أخرى."[٢٢٢]

تعدّ هذه المشكلة أهميّة بحثيّة خاصّة لما تثيره من تناقض بين صحة الزواج رسميا وبين الواقع الإداري في تنفيذ الحقوق بعد الوفاة. ومن منظور الشريعة الإسلامية، فإن مبدأ إيفاء الحقوق يعدّ جزءا من قيمة العدالة التي تعدّ من القيم العليا في الإسلام.[٢٢٣] كما قال الله تعالى في سورة النساء الآية ٥٨:[٢٢٤]

إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ

تؤكّد هذه الآية أن لكل فرد الحق في الحصول على نصيبه المشروع. وبناء عليه، إذا استوفى الأرمل الشروط اللازمة ليكون مستحقا للراتب التقاعدي، فإن من الواجب منحه هذا الحق دون تأخير.

220 "UU No. 11 Tahun 1969."
221 Putriana Rahayu, "MEKANISME PELAYANAN KLAIM ASURANSI DAN DANA PENSIUN PADA PT. TASPEN (PERSERO) KANTOR CABANG PURWOKERTO" (2022).
222 "UU No. 11 Tahun 1969."
٢٢٣ سهام حمادي, "مقصد العدل واثره في رعاية حقوق الانسان The purpose of justice and its impact in the care of human rights", مجلة الشريعة والاقتصاد.105–80 :(June 2018) 1 ,7 no.
٢٢٤ "سورة النساء (٤): ٥٨."

من الناحية القانونية، فإن الزواج رسميا ينبغي أن ينتج حقوقا قانونية.[٢٢٥] إلا أن وجود العوائق الإدارية يؤدي إلى انقطاع تلك الحقوق، مما يحدث فجوة في مبدأ العدالة التي تقره الشريعة الإسلامية وبين القانون الوطني والممارسات الإدارية. لذلك، تركز هذه الدراسة على تحليل كيفية تناول القانون الوضعي والفقه الإسلامي لمسألة انقطاع حق الأرمل في الراتب التقاعدي بسبب العوائق الإدارية. يستند اهتمام الباحثة بهذا الموضوع من ندرة تناول قضية الراتب التقاعدي للأرمل في الدراسات الأكاديمية، ومع أن حالة الأرمل فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحق الحياة والعدالة بعد الوفاة.

أظهرت نتائج تتبّع الباحثة للدراسة السابقة أنّ هناك عددا من الدراسات التي تناولت موضوع الراتب التقاعدي للموظف الحكومي، سواء من منظور الشريعة الإسلامية أو القانون الوضعي. ومع ذلك، فإنّ لكل دراسة من تلك الدراسات تركيزا واتجاها مختلفا عن هذا البحث. وذلك كما يلي:

أولا، البحث الذي كتبه ألكسندر باهار، وإسحاق، ومحمد فيصل *(Alexsander Bahar, Ishaq, dan Muhammad Faisol)* تحت الموضوع "ميراث الراتب التقاعدي للموظف الحكومي في إندونيسيا من منظور المذهب الشافعي" (*Kewarisan Gaji Pensiun Pegawai Negeri Sipil di Indonesia dalam Perspektif Mazhab Syafi'i*) سنة ٢٠٢٤م، يبحث في مكانة الراتب التقاعدي في الفقه الإسلامي، لا سيما وفقا لرؤية المذهب الشافعي. وباستخدام المنهج النوعي والمنهج المكتبي، مدعوما بمقابلات مع شركة TASPEN، أوضحت الدراسة إلى أن الراتب التقاعدي لا يعدّ من التركة، بل هو حق إداري يمنح لأطراف معينة وفقا للتشريعات. وقد ركّزت الدراسة على الوضع القانوني للتقاعدي في سياق الميراث، بينما يركّز هذا البحث على تحليل الحماية القانونية والعدالة للمستفيدين الذين يواجهون عوائق إدارية في الحصول على حقوقهم.[٢٢٦]

ثانيا، وفيما يتعلق بالأشخاص المستحقين للمعاش، تناولت الدراسة التي أعدّتها رينيا أنيتا رحمي ونابيتاتوس سعادة (*Renya Anita Rahmi dan Nabitatus Sa'adah*) تحت موضوع "حق استلام التقاعدي للأرامل المتعددات

[225] Muhammad Rizal Firdaus and Ali Maskur, "Pernikahan Sirri Dalam Perspektif Hukum Islam Dan Pencatatan Perkawinan Menurut Ketentuan Yang Berlaku Di Indonesia (Hukum Positif)," *Isti`dal : Jurnal Studi Hukum Islam* 11, no. 1 (July 2024): 52–72, https://doi.org/10.34001/ijshi.v11i1.6418.

[226] Alexsander Bahar, Ishaq, and Muhammad Faisol, "KEWARISAN GAJI PENSIUN PEGAWAI NEGERI SIPIL DI INDONESIA DALAM PERSPEKTIF MADZHAB SYAFI'I," *Al-Majaalis : Jurnal Dirasat Islamiyah* 12, no. 1 (November 2024): 75–93, https://doi.org/10.37397/al-majaalis.v12i1.669.

غير المسجلات " (*Hak Penerimaan Pensiun terhadap Janda Lebih dari Satu Orang yang Tidak Terdaftar*) سنة ٢٠١٩م، باستخدام المنهج القانوني المعياري، حقوق عدد من الأرامل في المعاش، بما في ذلك الأرملة غير المسجلة لدى الجهة المختصة بشؤون الموظفين. وأوضحت الدراسة أن جميع الزوجات اللاتي ثبتت صحة زواجهن لهن الحق في المعاش، شريطة إثبات الزواج بصورة رسمية. وإذا لم تكن إحدى الزوجات مسجلة، فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى سقوط حقها، بل يمكن اللجوء إلى الإجراءات القانونية لإثبات الزواج. وتظهر هذه النتيجة أن المركز القانوني للمستحق يمكن أن يكون أساسا لاكتساب الحق في المعاش، في حين يرتبط التسجيل الإداري بآلية إثبات الحق وتنفيذه .ومن هذه الجهة، تتفق هذه الدراسة مع دراسة ألكسندر باهار، وإسحاق، ومحمد فيصل في أن الحق في المعاش لا يقوم على كونه مالا موروثا، وإنما يستند إلى وجود مركز قانوني وحق إداري. إلا أن دراسة رينيا تركز على الأرملة غير المسجلة، بينما تتناول الدراسة الحالية الأرمل الذي ثبت زواجه رسميا، إلا أنه لم يسجّل بوصفه معالا في نظام TASPEN، مما أدى إلى انقطاع حقه في المعاش[٢٢٧] .

ثالثا، يرتبط بذلك البحث الذي كتبه سليمان عيسى سليمان حرشي (*Sulaiman Isa Sulaiman Hirsy*) تحت موضوع "قضايا التركات المعاصرة وتطبيقاتها في المحاكم" سنة ٢٠٢٣م حيث تناول عددا من قضايا الميراث المعاصرة، ومن بينها مركز المعاش من منظور الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. وأوضح سليمان أن المعاش لا يدخل ضمن أموال التركة، وإنما هو حق إداري تمنحه الدولة تقديرا لخدمة الموظف. كما أشار إلى إمكانية وقوع بعض التجاوزات في إدارة حقوق المعاش، مثل محاولة الحصول على المزايا دون سند قانوني. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ألكسندر باهار، وإسحاق، ومحمد فيصل في التمييز بين المعاش وأموال التركة. كما ترتبط الدراسة الحالية بدراسة رينيا في تأكيد أن الحق في المعاش يتصل بمركز المستحق والإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتنفيذه. غير أن زاوية النظر في هذه الدراسات تختلف، فسليمان تناول المعاش ضمن قضايا الميراث المعاصرة بصورة عامة، بينما ركزت رينيا على حق الأرملة غير المسجلة. ومن خلال الربط بين هذه الدراسات الثلاث، يتضح أن الدراسات السابقة قد تناولت طبيعة المعاش

[227] Renya Anita Rahmi and Nabitatus Sa'adah, *HAK PENERIMAAN PENSIUN TERHADAP JANDA LEBIH DARI SATU ORANG YANG TIDAK TERDAFTAR*, 12 (2019).

ومركز المستحق له، إلا أنها لم تبحث بصورة خاصة الحالة التي يكون فيها الشخص مستوفيا للمركز القانوني المؤهل للاستحقاق، ثم يتعذر عليه الحصول على حقه بسبب وجود عائق إداري.[٢٢٨]

رابعا، ومن منظور القانون الوضعي، تناولت الدراسة التي كتبه سوهيلفي توغانتي *(Suhelvi Toganti)* تحت الموضوع "دراسة قانونية حول حق التقاعدي للأرملة أو الأرمل من الموظف الحكومي" (*Tinjauan Yuridis tentang Hak Pensiun Janda atau Duda Pegawai Negeri Sipil)* سنة ٢٠٢١م ، تحليل الأحكام المتعلقة بالمعاش استنادا إلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩م والقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٤م. وأكدت الدراسة ضرورة تحديث نظام المعاش بما يتوافق مع مبادئ العدالة والقانون. وتقترب هذه الدراسة من البحث الحالي لكونها تتناول بصورة مباشرة حق الأرملة أو الأرمل في المعاش، كما أنها تستكمل الدراسات السابقة التي ركزت على طبيعة المعاش ومركز المستحق له. غير أن سوهيلفي ركز على ضرورة تحديث نظام المعاش من الناحية القانونية، ولم يتناول بصورة خاصة أثر عدم تسجيل الزوج بوصفه معالا في نظام TASPEN على حق الأرمل. ومن هنا تبرز مسألة لم تتناولها الدراسات السابقة بصورة خاصة، وهي إذا كان القانون يعترف بحق الأرمل، وكان الزواج ثابتا بصورة رسمية، فهل يمكن لمجرد وجود عائق إداري أن يؤدي إلى سقوط هذا الحق أو انقطاعه.[٢٢٩]

خامسا، البحث الذي كتبه إينهوك سينيغنو فينسن، وولانداري فريدريك، وجيمي سونداخ (*Inhoc Signo Vincen, Wulandari Frederick, dan Jemi Sondakh*) تحت الموضوع "تحليل قانوني لمسؤولية شركة TASPEN في تقديم خدمات الراتب التقاعدي"(*Analisis Yuridis terhadap Pertanggungjawaban PT Taspen (Persero) dalam Pelayanan Dana Pensiun pada Pesertanya*) سنة ٢٠٢٢م، تبحث هذه الدراسة في مسؤولية الشركة فيي إدارة التقاعدي للموظف الحكومي. وباستخدام المنهج القانوني النظري، ركّزت الدراسة على الحوكمة المؤسسية

[٢٢٨] سليمان عيسى سليمان هرش, "قضايا التركات المعاصرة وتطبيقاتها في المحاكم" (جامعة الخليل, ٢٠٢٣).

[229] Suhelvi Toganti, "Tinjauan Yuridis Tentang Hak Pensiun Janda Atau Duda Pegawai Negeri Sipil" (Universitas Muhammadiyah Makassar, 2021).

ومبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة. تتشابه هذه الدراسة بهذا البحث في تناولها لدور TASPEN، إلا أن تركيزها كان على الحوكمة، بينما يركّز هذا البحث على الأثر الإداري الذي يعيق صرف التقاعدي للأرمل رسميا.[٢٣٠]

وأخيرًا،البحث الذي كتبه إوي تراياني *(Ewi Triani)* تحت الموضوع "تحليل الحكم الشرعي لحق الراتب التقاعدي لموظفي الحكومي" *(Analisis Hukum Islam Tentang Hak Dana Pensiun Pegawai Negeri Sipil)* سنة ٢٠٢٠م، تحلّل هذه الدراسة توزيع التقاعدي في قرية ماجابارو، باندار لامبونغ، باستخدام منهج ميداني. ووجدت أن التقاعدي غالبا ما يستحوذ عليه من قبل الابن الأكبر دون إعطاء الزوجة حقها، وهو ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين. وقد ركّزت الدراسة على الجوانب الاجتماعية والأخلاقية، بينما يركّز هذا البحث على الجوانب القانونية الرسمية وحماية الحقوق في ظل العوائق الإدارية.[٢٣١]

ومن خلال الدراسات السابقة، يتّضح أن معظم الدراسات قد تناولت موضوع استحقاق المعاش التقاعدي من منظور الشريعة الإسلامية أو القانون الوضعي، سواء في سياق الميراث أو من الناحية الإدارية. إلا أنه لم تجر دراسة متخصصة تتناول بصورة خاصة انقطاع حق الأرمل في المعاش التقاعدي بسبب العوائق الإدارية، ولا سيما في حالة يكون فيها الزوج قد ثبت زواجه رسميا من الموظفة الحكومية، إلا أنه لم يسجّل بوصفه معالا في نظام TASPEN بسبب وضعه الوظيفي في السابق. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تتناول حالة واقعية لإحدى الأسر في شمال بيكاسي، حيث كان الزوج يعمل موظفا في بنك إندونيسيا، وكان وضعه الوظيفي في الفترة السابقة يؤثر في إمكانية تسجيله بوصفه معالا لزوجته الموظفة الحكومية.

واستنادا إلى هذه الحالة، يسعى هذا البحث إلى تحليل العوائق الإدارية التي أدّت إلى عدم حصول الأرمل على معاش زوجته، وبيان العلاقة بين وضعه الوظيفي السابق وعدم تسجيله في نظام TASPEN وبين استحقاقه للمعاش التقاعدي. كما يبحث في مدى إمكانية معالجة هذه المشكلة من خلال الإجراءات الإدارية لدى شركة TASPEN ، وما

[230] Inhoc Signo Vincen, Wulandari Frederick, and Jemi Sondakh, "ANALISIS YURIDIS TERHADAP PERTANGGUNGJAWABAN PT TASPEN (PERSERO) DALAM PELAYANAN DANA PENSIUN PADA PESERTANYA," *LEX ADMINISTRATUM* 10, no. 4 (July 2022), https://ejournal.unsrat.ac.id/v3/index.php/administratum/article/view/42541.

[231] Ewi Triani, "Analisis Hukum Islam Tentang Hak Dana Pensiunan Pegawai Negeri Sipil (PNS) (Studi Kasus Di Kampung Majabaru, Kelurahan Durian Payung, Kecamatan Tanjung Karang Pusat, Kota Bandar Lampung)" (UIN Raden Intan, 2020).

يمكن اتخاذه من سبل قانونية لحماية حق الأرمل إذا لم تحلّ المشكلة من خلال الإجراءات الإدارية. ويتناول البحث كذلك موقف الفقه الإسلامي من استحقاق الأرمل للمعاش التقاعدي، ويحلّل مدى توافق الإجراءات الإدارية المتعلقة باستحقاق المعاش مع مبادئ العدالة وحماية الحقوق والمصلحة العامة من منظور الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

ب. منهج البحث

يستخدم هذا البحث منهج البحث القانوني التطبيقي، وهو منهج يدرس تطبيق القانون في الواقع من خلال البيانات الميدانية، مع الاستعانة بالتشريعات والوثائق القانونية ذات الصلة. [٢٣٢] وتتمثل هذه الدراسة في دراسة حالة لإحدى الأسر في شمال بيكاسي، حيث لم يسجّل الزوج، الذي كان يعمل سابقا موظفا في بنك إندونيسيا، بوصفه معالا لزوجته في نظام TASPEN، مما أدى إلى عدم حصوله على حق معاش الأرمل بعد وفاة زوجته. وتركّز الدراسة على تحليل العوائق الإدارية وتطبيق الأحكام القانونية المتعلقة بحق الأرمل في المعاش في هذه الحالة.

جمعت بيانات البحث من خلال مقابلات شبه منظّمة[٢٣٣] مع مخبرين ذوي صلة مباشرة بالحالة وإجراءات طلب المعاش، بالإضافة إلى الملاحظة للإجراءات الإدارية المتعلقة باستحقاق المعاش. كما دعمت الدراسةَ التشريعاتُ والوثائقُ المتعلقة بـTASPEN، ومصادر الفقه الإسلامي، والدراسات السابقة ذات الصلة.

وحلّلت البيانات باستخدام التحليل الكيفي الوصفي، من خلال الربط بين نتائج المقابلات والملاحظات والأحكام القانونية المعمول بها. وركّز التحليل على تحديد العوائق الإدارية، وبيان أثر الوضع الوظيفي السابق على عدم تسجيل الأرمل في نظام TASPEN، ودراسة تسوية الحق من خلال الإجراءات الإدارية لدى TASPEN، وإمكانية اللجوء إلى وسائل قانونية أخرى إذا لم تتم تسوية الحق إداريًا. ثم حُلّلت النتائج في ضوء القانون الوضعي والفقه الإسلامي لتقييم حماية حق الأرمل وفق مبادئ العدل، والمصلحة، وصيانة الحقوق.

[232] Dr Jonaedi Efendi M.H S. H. I. and Prof Dr Johnny Ibrahim M.Hum S. H. ,. S. E. ,. M. M., *Metode Penelitian Hukum: Normatif dan Empiris* (Prenada Media, 2018).

[233] Sidi Ahyar Wiraguna, "Metode Normatif Dan Empiris Dalam Penelitian Hukum: Studi Eksploratif Di Indonesia," *Public Sphere: Jurnal Sosial Politik, Pemerintahan Dan Hukum* 3, no. 3 (November 2024), https://doi.org/10.59818/jps.v3i3.1390.

ت. البحث ونتائجه

١- العوائق الإدارية التي تؤدّي إلى انقطاع حقّ معاش الأرمل

يعدّ حقّ المعاش التقاعدي نتيجة قانونية للعلاقة القانونية القائمة بين الموظف والدولة، التي تستمر آثارها حتى بعد انتهاء مدة الخدمة.[٢٣٤] أمّا المعاش التقاعدي اللاحق فيعدّ جزءا من نظام الضمان الاجتماعي الذي يمنح لأفراد أسرة الموظف الحكومي بعد وفاته.[٢٣٥] وفي ممارسته، لا يتحدد منح المعاش التقاعدي اللاحق على أساس رابطة القرابة الأسرية فحسب، بل يتأثر بدرجة كبيرة بالحالة الإدارية والسياسات الوظيفية المعمول بها.

تعدّ العوائق الإدارية من أبرز العقبات في استيفاء حقوق المعاش التقاعدي للموظفين الحكوميين وأراملهم من الأزواج والزوجات. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات أخرى أشارت إلى أنّ عملية تنفيذ نظام المعاشات التقاعدية في الواقع العملي لا تزال تواجه عددا من التحديات الإدارية، من بينها عدم توافق البيانات، والتأخر في التحقق من الوثائق، وتباين تفسير اللوائح. كما أنّ التطبيق العملي لا يخلو من بعض أوجه سوء الإدارة، كتعطل الأنظمة الرقمية، وعدم نجاح التحقق البيومتري، وضعف إجراءات التحقق من بيانات الورثة والمستحقين، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأخير حصول المتقاعدين وأصحاب الحقوق على مستحقهم[٢٣٦].

تشير دراسة لستاري وهداية إلى أن تنفيذ خدمات المعاشات لدى شركة Taspen لا يخلو من بعض العوائق الإدارية، ومن أبرزها عدم توافق البيانات بين الجهات المقدمة للبيانات وشركة Taspen، وضعف المعرفة الرقمية لدى المستفيدين من المعاش، إضافة إلى الأعطال التقنية التي قد تحدث أثناء عملية التحقق. وتزداد هذه الإشكالات تعقيدا في حالة الأرامل والأرامل من الأزواج، إذ تتطلب عملية صرف المعاش التحقق من بيانات الورثة، وصحة الحالة الزوجية،

[234] Lauren Tanera, "PERLINDUNGAN HUKUM TERHADAP HAK PEKERJA TERKAIT PENSIUN DAN JAMINAN HARI TUA," *Jurnal Pendidikan Sejarah Dan Riset Sosial Humaniora* 3, no. 3 (April 2023): 193–99.

[235] Andhika Tri Prasetia, *KEBERLANJUTAN PROGRAM PENSIUN KETIKA PESERTA PENSIUN MENINGGAL DUNIA PADA PROGRAM PENSIUN TASPEN* (Universitas Islam Indonesia, 2022)

[236] Mohammad Ilham Agang, *Implementasi Pengajuan Hak Pensiun ASN dan Janda/Duda ASN Menurut UU Kepegawaian*, 5 (2026).

ومدى استيفاء المستحق لشروط الحصول على المعاش وفقا للأحكام القانونية. وقد يؤدي عدم اكتمال الوثائق الإدارية إلى تعطل حصول الورثة على مستحقاتهم، رغم استيفائهم للشروط الموضوعية للاستحقاق[٢٣٧].

إنّ انقطاع حقّ معاش الأرمل لإحدى الأسر الواقعة في شمال بيكاسي يعود إلى العوائق الإدارية في نظام شؤون الموظفين. وتكشف هذه النتيجة عن وجود اعتماد قوي على البيانات الإدارية بوصفها أساسا لتحديد استحقاق المعاش. بناء على ملاحظة الباحثة لعملية إدارة شؤون المعاشات والوثائق الإدارية ذات الصلة، تبيّن أنّه تعتمد اعتمادا كاملا على آخر البيانات الوظيفية المسجّلة[٢٣٨]. ويتّفق ذلك مع لائحة هيئة شؤون الموظفين الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤، ولا سيما المادة الثامنة منها، التي تنصّ على أنّ تحديد المعاش الأساسي للموظف المدني الحكومي وللأرمل أو الأرملة يعتمد على بيانات الاعتبارات الفنية للمعاش المسجّلة في خدمة الرقمنة لإدارة شؤون الموظفين الحكوميين، وكذلك بيانات المتقاعدين المسجّلة لدى شركة TASPEN.[٢٣٩] تبيّن نتائج الدراسة أنّ تسجيل إعالة الأسرة يشكّل عاملا في تحديد استحقاق المعاش التقاعدي اللاحق، بحيث إنّ العلاقة القانونية الصحيحة للزواج لا تضمن استمرارية حقّ الأرمل في المعاش ما لم تكن هناك تسجيل إداري ملائم. وتقوي هذه النتائج الرأي بأنّ نظام المعاشات في إندونيسيا يتّصف بطابع إداري إجرائي[٢٤٠] حيث تعتمد البيانات الوظيفية الرسمية أساسا رئيسا لتحديد الجهات المستحقة لمنافع المعاش. ويؤدي هذا الاعتماد الكبير على البيانات الإدارية إلى جعل السياسات الوظيفية، عاملا مؤثرا بصورة مباشرة في استمرارية حقّ معاش الأرمل.

قد تمّ استخلاص هذه العوائق الإدارية من العرض الزمني لوضعية الزوج والزوجة الوظيفية منذ بداية الزواج إلى حين انقطاع حقّ المعاش الأرمل. وشكّل هذا التسلسل الزمني أساسا لفهم كيفية تأثير السياسات الإدارية الوظيفية تأثيرا مباشرا في استمرار حقّ الأرمل في المعاش التقاعدي. تظهر بيانات المقابلات أنّ الزوجة بصفتها موظفة حكومية لم تسجّل الزوج والأبناء ضمن المعالين، وذلك بسبب وجود قواعد تمنع ازدواجية الإعالة، نظرا لكون الزوج قد أصبح موظفا حكوميا قبل ذلك في بنك إندونيسيا.

---

[237] Lestari, & Hidayat. "Analisis Kendala Administratif Pembayaran Pensiun." *Jurnal Kebijakan Publik Indonesia* 4, no. 2 (2023): 48.

[٢٣٨] ملاحظة ميدانية (ببكاسي الشمالية: إدارة المعاشاة TASPEN, ٢٠٢٦).

[239] Peraturan Badan Kepegawaian Republik Indonesia No. 2 Tahun 2024.

[240] Agang, *Implementasi Pengajuan Hak Pensiun ASN dan Janda/Duda ASN Menurut UU Kepegawaian*.

«إذا كان الأبناء مُسجّلين ضمن إعالة الأب، فلا يجوز الازدواج. ولذلك فإن وضع الأم بوصفها موظفة حكومية يسجّل إداريا على أنها لا تعول زوجا ولا أبناء».[٢٤١]

تظهر من مقطوعة هذه المقابلة حينما لا يضمّن الزوج والأبناء ضمن المعالين، تصنّف الزوجة إداريا بوصفها موظفة بلا أعباء أسرية، وهو ما يترتب عليه عدم نشوء حقّ المعاش التقاعدي اللاحق للأرمل. وتقوي هذه النتيجة بمقابلة أخرى أفادت بأنّ الممارسة الإدارية في نظام الموظف الحكومي تقضي بأن الزوجة لا يجوز لها إعالة الزوج والأبناء إلا إذا كان الزوج غير موظف حكومي. أمّا إذا كان الزوج أيضا موظفا في الدولة، فلا يكون للزوجة حقّ إدراج الزوج والأبناء ضمن المعالين في بياناتها الوظيفية.[٢٤٢] تدلّ هذه القواعد على وجود تخطيط إداري منسجم، حيث يعدّ الوضع الوظيفي للزوج عاملا في تسجيل المعالين.

فقد أظهرت نتائج المقابلات أن والدي الراوي تزوّجا عام ١٩٦٨، وأن الأب بدأ عمله موظفا في بنك إندونيسيا عام ١٩٧٤، في حين عيّنت الأم موظفة حكومية عام ١٩٨٣.[٢٤٣] يصبح هذا البيان أهمية خاصة في سياق الحماية القانونية المتعلقة بانقطاع حقّ معاش الأرمل في حالة الأسرة الواقعة في شمال بيكاسي عام ٢٠٢٥. يتعين أولا تحديد الوضع القانوني للأب بوصفه موظفا في بنك إندونيسيا: هل كان يعدّ ضمن فئة الموظفين الحكوميين أم لا، وفق النظام القانوني الساري وقت وفاة الزوجة. إذ إن تحديد هذه الصفة من شأنه أن يحسم مدى استمرار سريان قاعدة حظر ازدواجية الإعالة، أو يفتح المجال لتفعيل آلية الحماية القانونية المنصوص عليها في القانون. وبالتالي، فإن مناقشة الحماية القانونية في إطار القانون الوضعي لا تنفصل عن تحليل الوضع الوظيفي لموظفي بنك إندونيسيا في ضوء تطور التشريعات.

تاريخيا، نصّ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة ١ الأية ٢ على أن بنك إندونيسيا مملوك للدولة.

[٢٤١] أم برادانا, "مقابلة," (بكاسي الشمالية), January ٢٧, ٢٠٢٦.
[٢٤٢] أم سخون, "مقابلة," (عبر واتساب), March ٢, ٢٠٢٦.
[٢٤٣] أم برادانا, "مقابلة."

"بنك إندونيسيا مملوك للدولة وهو شخص اعتباري يتمتع بالحق في مباشرة أعماله وأنشطته استنادا إلى هذا القانون".[٢٤٤]

في الممارسة الإدارية لشؤون الموظفين في تلك الفترة، كان موظفو البنوك المملوكة للدولة يعدّون في حكم المعادلين للموظفين الحكوميين. ويقوى ذلك القانون رقم ٨ لسنة [٢٤٥]١٩٧٤ بشأن المبادئ الأساسية للخدمة الحكومية، إلى جانب اللائحة الحكومية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٣،[٢٤٦] اللذين أوضحا أن موظفي البنوك المملوكة للدولة يعاملون معاملة الموظفين الحكوميين. ترتب على هذه المعادلة تطبيق الأحكام الإدارية ذاتها، بما في ذلك قواعد نفقة الأسرة وحظر ازدواجية الإعالة المنصوص عليها في اللائحة الحكومية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧.[٢٤٧] وقد نصّت هذه اللائحة على أنه إذا كان الزوجان معا موظفين حكومين، فإن نفقة الأسرة يمنح للطرف ذي الراتب الأساسي الأعلى فقط، الأمر الذي يفضي إداريا إلى عدم تسجيل أحد الزوجين بوصفه معالا مزدوجا.

وفي ضوء التسلسل الزمني للقضية في شمال بيكاسي، بدأ الأب عمله في بنك إندونيسيا عام ١٩٧٤، وأصبحت الأم موظفة مدنية عام [٢٤٨]١٩٨٣. وفي تلك الفترة، كان موظفو البنوك المملوكة للدولة مايزالون يعاملون معاملة الموظفين الحكوميين، وبالتالي فإن تطبيق قاعدة حظر ازدواجية الإعالة في تلك الفترة كان له سند قانوني إداري. وهناك تحولا جوهريا طرأ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ المادة ٤ الآية ٢، التي نصّت على أن بنك إندونيسيا مؤسسة دولة مستقلة وتتحرر من تدخل الحكومة.

"بنك إندونيسيا مؤسسة دولة مستقلة تتمتع بالاستقلالية وتتحرر من تدخل الحكومة أو غيرها، إلا في الحدود التي يحددها القانون."[٢٤٩]

وقد ترتب على هذا الاستقلال أن موظفي بنك إندونيسيا لم يعودوا خاضعين لنظام الخدمة الحكومية، ولم يعودوا مشمولين بأحكامها، بما في ذلك قواعد نفقة الأسرة الواردة في اللائحة الحكومية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧. ويظهر هذا التغيير

244 "UU No. 13 Tahun 1968."
245 "UU No. 8 Tahun 1974."
246 "PP No. 10 Tahun 1984."
247 "PP No. 7 Tahun 1977."

[٢٤٨] أم برادانا، مقابلة (بكاسي الشمالية، ٢٧ من يناير ٢٠٢٦)

249 "UU No. 23 Tahun 1999."

انتقالا في المركز القانوني لموظفي بنك إندونيسيا من فئة المعادلين للموظفين الحكوميين إلى موظفي مؤسسة دولة مستقلة، وهو انتقال يؤثر في مدى ملاءمة تطبيق قاعدة حظر ازدواجية الإعالة في ظل النظام القانوني الحالي. مع انتفاء صفة الموظف الحكومي عن موظفي بنك إندونيسيا، فإن قاعدة حظر ازدواجية الإعالة التي شكّلت الأساس الإداري السابق لم تعد ذات صلة في ظل النظام القانوني الحالي. فإن معادلة موظفي بنك إندونيسيا سابقا بالموظفين الحكوميين كانت تمنح قاعدة حظر ازدواجية الإعالة أساسا قانونيا إداريا. غير أن التغيير الذي أحدثه القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ أخرج موظفي بنك إندونيسيا من نطاق الخدمة الحكومية. وبناء عليه، وفي السياق القانوني الساري وقت وفاة الموظفة عام ٢٠٢٥، لم يعد الزوج بوصفه موظفا في بنك إندونيسيا خاضعا لنظام الخدمة الحكومية.

٢- الحماية القانونية الوضعيّة إزاء انقطاع حقّ معاش الأرمل

تشير نتائج المقابلات إلى أن الوضع الوظيفي للزوج يعد عاملا محددا في عملية تسجيل المعالين بالنسبة للزوجة الموظفة الحكومية. فإن انقطاع حقّ معاش الأرمل في حالة الأسرة الواقعة في شمال بيكاسي عام ٢٠٢٥ وقع في ظل نظام قانوني مختلف عمّا كان قائما سابقا. ففي وقت وفاة الزوجة، كان بنك إندونيسيا قد أصبح منذ زمن طويل مؤسسة مستقلة، ولم يعد موظفوه يصنّفون ضمن فئة الموظفين الحكوميين أو من في حكمهم. وعليه، فإن الأساس الإداري الذي استخدم سابقا لعدم تسجيل الزوج بوصفه معالا يقتضي إعادة التقييم في ضوء النظام القانوني الساري وقت المطالبة بالحق. تجد الباحثة حلّ إدارية تمكن تصحيح بيانات المعالين بعد الوفاة لغرض استحقاق معاش الأرمل بناء على ملاحظة الباحثة لعملية إدارة شؤون المعاشات والوثائق الإدارية ذات الصلة.[٢٥٠] و من منظور الحماية القانونية في القانون الوضعي، تمنح المادة ١٦ الآية ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩[٢٥١] مجالا لحماية الزوج الشرعي الذي لم يكن مسجّلا سابقا مستحقا للمعاش. فهذه القاعدة ذات طابع تصحيحي يهدف إلى تجاوز الجمود الإداري، بالتأكيد على إمكانية منح معاش الأرمل للزوج الشرعي القائم وقت الوفاة.

يتوافق ذلك مع دراسة رينيا أنيتا رحمي ونبيتاتوس سعادة التي عرضت حلا إداريا يمكن اتباعه من قبل الأرملة التي لم تكن مسجلة في النظام الإداري بوصفها من المعالين، وذلك من خلال استكمال الإجراءات والوثائق الإدارية اللازمة

[٢٥٠] ملاحظة ميدانية (بيكاسي الشمالية: إدارة المعاشاة TASPEN, ٢٠٢٦).

[251] "UU No. 11 Tahun 1969."

للمطالبة بحقها في المعاش.[٢٥٢] كما ينسجم هذا البحث مع رأي سوهيلفي توغانتي، الذي شدّد على أنّ حقوق معاش الأرملة أو الأرمل تتأثر بدرجة كبيرة بالتنظيمات الإدارية الواردة في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ واللوائح المنبثقة عنه.[٢٥٣] وبالتالي، يظل للزوج الشرعي غير المسجّل سند قانوني لتقديم طلب معاش الأرمل استنادا إلى المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩[٢٥٤] متى استوفى شروط الإثبات الإداري.

تعدّ الحماية القانونية إحدى الوظائف الرئيسة للقانون، إذ تهدف إلى تحقيق اليقين القانوني والعدالة والمنفعة لأطراف العلاقة القانونية.[٢٥٥] وفي سياق معاش الأرملة والأرمل، تتجسّد الحماية القانونية في القانون الوضعي من خلال تنظيمات إدارية تمكّن من استيفاء الحقوق، وأداة لتصحيح أوجه القصور أو عدم المطابقة في البيانات الوظيفية، ولا سيما عبر تنظيم الحقوق والإجراءات وآليات تقديم طلب معاش الأرملة والأرمل وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩. يدرج القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ معاش الأرملة والأرمل ضمن منظومة الضمان الاجتماعي للدولة، التي تهدف إلى حماية استمرارية حياة أسرة موظف الدولة بعد وفاة الموظف أو صاحب المعاش. وهذه الحماية لا تقتصر على الطابع الإعلاني، بل تتجسّد كذلك في قواعد إجرائية تمكن تقديم طلب المعاش رغم وجود بعض العوائق الإدارية.

بموجب أحكام المادة ١٦ الآية ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩، تمنح الحماية القانونية في الحالة التي لا يكون فيها زوج أو زوجة مسجّلا بوصفه مستحقا لمعاش الأرملة أو الأرمل. ففي هذه الحالة، يفتح القانون مجالا للاستثناء من القواعد الإدارية الصارمة، من خلال منح المعاش للزوج القائم وقت وفاة الموظف، شريطة أن يكون الزواج صحيحا رسميا. ويظهر هذا النص أن القانون الوضعي يمنح حماية موضوعية للزوج الشرعي بتقديمه واقع العلاقة الزوجية القانونية على الشكليات الإدارية المتعلقة بالتسجيل.

كما تنصّ المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ على الإجراءات الإدارية التي يتعين على الأرملة أو الأرمل اتباعها للحصول على المعاش، وذلك من خلال تقديم طلب إلى الجهة المختصة بشؤون الموظفين، مرفقا بالمستندات الآتية:

---

252 Rahmi and Sa'adah, *HAK PENERIMAAN PENSIUN TERHADAP JANDA LEBIH DARI SATU ORANG YANG TIDAK TERDAFTAR*.
253 Toganti, "Tinjauan Yuridis Tentang Hak Pensiun Janda Atau Duda Pegawai Negeri Sipil."
254 UU No. 11 Tahun 1969
255 Muhammad Raihan Nugraha S.H, "Pengertian Perlindungan Hukum dan Penegakan Hukum | Klinik Hukumonline," August 20, 2025, https://www.hukumonline.com/klinik/a/pengertian-perlindungan-hukum-dan-penegakan-hukum-lt65267b7a44d49/.

أ. شهادة الوفاة أو صورة مصدّقة عنها صادرة عن الجهة المختصة؛

ب. صورة مصدّقة عن عقد الزواج؛

ت. بيان معتمد بتكوين الأسرة يتضمن الأسماء وتواريخ الميلاد والعناوين الخاصة بذوي الشأن؛

ث. قرار تحديد الدرجة والراتب الأخير للموظف المتوفى.

ويؤكد هذا التنظيم أن نظام الحماية القانونية يقترن بآلية إثبات إداري ذات طبيعة تراكمية (كُليّة الشروط).[٢٥٦]

تعكس أحكام المادة ١٦ الآية ٢ والمادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ مبدأ الحماية القانونية المشروطة، أي الحماية التي تمنح متى تمكّن صاحب الشأن من إثبات صفته القانونية وفق الإجراءات المقررة. ومن هذا المنطلق، فإن القانون الوضعي لا يسقط حق الأرمل لمجرد عدم التسجيل الإداري السابق، وإنما يشترط مبادرة من صاحب الحق لتقديم طلبه وإثبات استحقاقه. تتجلى أهمية هذه الأحكام عند ربطها بالوقائع الميدانية المستقاة من المقابلات

من زاوية الحماية القانونية، يتضح أن القانون الوضعي يوفر آلية تكيفية مع تغير الأوضاع المؤسسية، إذ إن استحقاق المعاش لا يتحدد حصرا بالقيود الإدارية السابقة، بل يرتبط أيضا بمدى توافق الصفة القانونية وقت تقديم الطلب. وبعد انتهاء مدة المعاش التوريثي، يعدّ البرنامج التقاعدي منتهيا، ويكون للورثة الراغبين في تحصيل الحقوق تقديم مطالبة بمعاش الأرملة أو الأرمل أو معاش اليتيم، باستيفاء الشروط الإدارية ومعايير الاستحقاق. وبالتالي، يعدّ تقديم الطلب المدخل الأساس لتفعيل الحماية القانونية.[٢٥٧]

بناء على ما سبق، يتبين أن مشكلة انقطاع معاش الأرمل لإحدى الأسر في شمال بيكاسي لا ترجع بالضرورة إلى زوال أصل الحق في المعاش، وإنما ترتبط باستكمال المتطلبات والإجراءات الإدارية لدى شركة Taspen. وعليه، يمكن معالجة هذه المشكلة من خلال استكمال الإجراءات الإدارية وتقديم الوثائق المطلوبة، متى استوفى الأرمل الشروط المقررة

256 "UU No. 11 Tahun 1969."
257 Tri Prasetia, *KEBERLANJUTAN PROGRAM PENSIUN KETIKA PESERTA PENSIUN MENINGGAL DUNIA PADA PROGRAM PENSIUN TASPEN*.

لاستحقاق المعاش. وبذلك، فإن استيفاء المتطلبات الإدارية والتحقق من البيانات يعدان من العوامل الأساسية لضمان استمرار صرف المعاش للمستحق.

٣- مكانة حقّ معاش الأرمل في منظور الفقه الإسلامي

إنّ تحديد الوضع القانونيّ لأيّ ممارسة معاصرة في نطاق فقه المعاملات يقتضي اللجوء إلى عمليّة التكييف الفقهي، أي ردّ الظاهرة إلى بناء عقديّ معروف في الفقه الكلاسيكي. وعلى هذا الأساس، فإنّ التكييف الفقهي يشير إلى تصنيف القضايا المستجدّة ضمن الأطر والأحكام المناسبة في التشريع الإسلامي. ولا مناص من القول إنّ هذه العمليّة تعدّ ضروريّة لضمان انسجام تلك الممارسات مع مبادئ الشريعة الإسلاميّة.[٢٥٨] استنادا إلى ما سبق، وبالاستناد إلى الدراسة الواردة في مقال *«Kewarisan Gaji Pensiun Pegawai Negeri Sipil di Indonesia dalam Perspektif Madzhab Syafi'i»*، فإنّ البناء القانونيّ لمعاش التقاعد للموظّفين في النظام الإندونيسي يمكن تكييفه على أنّه عقد مركّب يجمع بين الوكالة والجعالة. ويتجلّى عنصر الوكالة في تفويض المشترك صلاحيّاته إلى الجهة المُديرة مثل مؤسّسة (PT.Taspen) لإدارة أموال التقاعدي، بينما يظهر عنصر الجعالة في صورة المكافأة التي تمنح بعد تحقّق شروط معيّنة كمدّة الخدمة وحالة التقاعد. وبناء على ذلك، فإنّ إدارة أموال التقاعد عبر جهة وسيطة لها أساس معتبر في الفقه الإسلامي.[٢٥٩] وعلى صعيد آخر، يرى فقهاء المذهب الشافعي أنّ هذين العقدين الوكالة والجعالة صحيحان ومباحان من حيث الأصل، متى استوفيا أركانهما وشروطهما. وقد أكّد الإمام الرّملي في نهاية المحتاج أنّ الوكالة شرعت تيسيرا على الناس في قضاء مصالحهم، لا سيّما عند العجز عن تدبير شؤونهم بأنفسهم.[٢٦٠] وهذا لا يعني إلا تأكيد القاعدة الفقهيّة

[258] Mohamed El-Tahir El-Mesawi and Mohammad Rizhan Leman, "Takyif Fiqhi and Its Application to Modern Contracts: A Case Study of the Central Provident Fund Nomination in Singapore," *Intellectual Discourse* 26, no. 2 (December 2018): 807–27, https://doi.org/10/13/68710_Taky%25C4%25ABf%2520Fiqh%25C4%25AB%2520and%2520its%2520Application_SCOPUS.pdf.

[259] Bahar, Ishaq, and Muhammad Faisol, "KEWARISAN GAJI PENSIUN PEGAWAI NEGERI SIPIL DI INDONESIA DALAM PERSPEKTIF MADZHAB SYAFI'I."

[٢٦٠] شمس الدين الرملي, نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (بروت: دار الفكر, ١٩٨٣), https://shamela.ws/book/٣٥٦٥.

القائلة: » وكل ما جاز للإنسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل فيه أو يتوكل» [٢٦١].ومن زاوية أخرى، فإنّ الجعالة أيضا مشروعة، كما ورد في متن أبي شجاع، ومثال ذلك إعطاء عوض لمن يجد شيئا مفقودا. [٢٦٢]

وعليه، فإنّ نظام التقاعدي من حيث بنيته العقديّة يتمتّع بمشروعيّة معتبرة في الفقه الإسلامي. غير أنّ الأمر الذي يقتضي النظر الأعمق يتمثّل في تحديد وضع معاش التقاعدي من منظور الميراث. فقد بيّنت نتائج الدراسات في مقال "قضايا التركات المعاصرة وتطبيقاتها في المحاكم" أنّ معاش التقاعدي لا يعدّ من التّركة (المال الموروث)، إذ إنّ استحقاقه لا ينشأ عن ملكيّة فرديّة تنتقل إلى الورثة، بل يرتبط بأنظمة وضعيّة واستمراريّة تنظيميّة تقرّرها الدولة. وفي المقابل، يعرّف جمهور الفقهاء من المالكيّة والشافعيّة والحنابلة التركة بأنّها كلّ ما يخلّفه الميّت من أموال وحقوق ذات قيمة. وبالتالي، فإنّ معاش التقاعدي لا يندرج ضمن عناصر التركة لأنّ توزيعه لا يخضع لقواعد الفرائض، بل للأنظمة الإداريّة المعمول بها. [٢٦٣]

وفي سياق الفقه المعاصر، يمكن التمييز بين نوعين من المنافع بعد انتهاء الخدمة:

أوّلًا: مكافأة نهاية الخدمة، وهي تعويض يدفع مرّة واحدة بعد انتهاء العمل. فإن توفّي الموظّف وهو لا يزال في الخدمة، فإنّ هذا الحقّ يدخل في التركة لارتباطه بحقّ ثابت نشأ بسبب انتهاء الخدمة ولو بسبب الوفاة.

ثانيًا: الراتب التقاعديّ، وهو منفعة ماليّة تصرف بشكل منتظم للمتقاعد، وقد تمتدّ إلى أسرته وفقا لأنظمة الجهة المديرة. والرأي الراجح لدى المعاصرين أنّ هذا الراتب ليس تركة، بل حقّ يمنح وفق ضوابط المؤسّسة المنظّمة [٢٦٤].

وتأسيسًا على ذلك، فإنّ معاش الأرمل يندرج ضمن النوع الثاني، أي الراتب التقاعديّ الدوريّ. ولذلك، لا يصحّ اعتباره مالا موروثا. وإذا تقرّر أنّه ليس من التركة، فإنّ الحقّ الذي يحصل عليه الأرمل بعد وفاة زوجته ليس حقّا إرثيّا، بل هو حقّ تبعيّ تقرّره الأنظمة استنادا إلى رابطة الزوجيّة الصحيحة.

---

[٢٦١] عبد العظيم بدوي, الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز (مصر: دار ابن رجب, ٢٠٠١), https://shamela.ws/book/٩٨٠٨٦.

[262] Abu Syuja' Al-Ashfahani, *Fikih Praktis Madzhab Syafi'i (Matan Abu Syuja')* (Sukoharjo: Kuttab Publishing, n.d.).

[٢٦٣] سليمان هرش, "قضايا التركات المعاصرة وتطبيقاتها في المحاكم" (جامعة الخليل, ٢٠٢٣).

[264] Ammi Nur Baits, *Pengantar Ilmu Waris* (Yogyakarta: Pustaka Muamalah Jogja, 2020).

إنّ نظام التقاعدي بما في ذلك معاش الأرمل يقوم على أساس مشروع من جهة العقد والتنظيم معا. وحيث إنّه لا يدخل ضمن التركة، فإنّ توزيعه لا يخضع لأحكام الفرائض، بل للأنظمة المعتمدة. وفي هذا السياق، يعترف بحقّ الأرمل لسلامة أساسه العقديّ ووضوح وضعه القانونيّ. كما أنّ هذا الاعتراف ينسجم مع مقاصد الشريعة في إيصال الحقوق إلى مستحقّيها، مصداقا لقوله تعالى في سورة النساء (٥٨):[٢٦٥] {إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ}. وعليه، فإنّ صرف معاش الأرمل واجب وفق الضوابط المعمول بها، تحقيقا للأمانة والعدل في ميزان الشريعة الإسلاميّة.

٤- التحليل الفقهي للعوائق الإدارية في انقطاع حق معاش الأرمل

تعرّف هذه الدراسة العوائق الإدارية بأنها القيود الناشئة عن نظام التنظيمات الرسمية للدولة، والتي يترتب عليها تقييد وصول الفرد إلى بعض الحقوق، ومن ذلك حق معاش الأرمل. ومن أبرز هذه العوائق ما يعرف بحظر الازدواج في الاستحقاق (ازدواج الإعالة)، أي عدم جواز حصول الزوجين اللذين يحملان صفة موظف حكومي على مخصصات الأسرة في آن واحد. وكما سبق بيانه، فإن هذا الحظر يستند إلى أساس قانوني وضعي متمثل في اللائحة رقم ٥١ لسنة ١٩٩٢، التي تؤكد أن مخصصات الأسرة تمنح لأحد الطرفين فقط، وهو من يتقاضى راتبا أساسيا أعلى.[٢٦٦] ومن ثم، فإن هذه السياسة تعكس توجها توزيعيا لا فردانيا.

واستنادا إلى البيانات الميدانية، تظهر المقابلات أن الزوجة الموظفة لم تدرج زوجها وأبناءها ضمن المعالين، نظرا لكون الزوج قد التحق سابقا بوظيفة في بنك إندونيسيا، الذي كان يعامل آنذاك معاملة الموظف الحكومي.[٢٦٧] وبناء على ذلك، يظهر أن هذا العائق الإداري يرتبط بطبيعة النظام الإداري وإجراءاته، وليس بقرار فردي تجاه الأرمل. وعلى هذا الأساس، يتبين أن انقطاع حق معاش الأرمل ليس إلغاء مباشرا للحق، بل هو نتيجة منطقية لنظام إداري يهدف إلى منع ازدواج المنافع داخل وحدة أسرية واحدة. وبعبارة أخرى، لا تلغي الدولة الحق، وإنما تنظمه في إطار توزيعي متوازن.

[٢٦٥] "سورة النساء (٤): ٥٨."

[266] "PP No. 51 Tahun 1992."

[٢٦٧] أم برادانا، مقابلة (بكاسي الشمالية، ٢٧ من يناير ٢٠٢٦)

وعلى المستوى الفقهي، فإن السياسات الإدارية تندرج ضمن تصرفات الإمام (السلطة)، وهي مشروعة ما دامت قائمة على تحقيق المصلحة، وذلك استنادا إلى القاعدة: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة. مما يدل على أن مشروعية السياسات تعتمد على مدى تحقيقها للمصلحة العامة.[٢٦٨] وإذا نظر إلى هذه السياسة من خلال مقاصد الشريعة، فإن حظر الازدواج في الاستحقاق يعد من قبيل حفظ المال، لا سيما في إطار المال العام. إذ تلتزم الدولة بضمان عدالة توزيع الموارد المالية وعدم تركزها في فئة معينة. ومن ثم، فإن هذه السياسة تحول دون تراكم المنافع داخل أسرة واحدة على حساب غيرها.[٢٦٩] كما تجسد هذه السياسة مبدأ العدل التوزيعي، حيث تمنح الحقوق على أساس نسبي لا تراكمي غير محدود. إذ إن منح المخصصات بشكل مزدوج داخل الأسرة الواحدة قد يفضي إلى اختلال أفقي بين أسر الموظفين، وهو ما يعد في الفقه نوعا من عدم العدالة في التوزيع.[٢٧٠]

وبالنظر إلى القاعدة: لا ضرر ولا ضرار، فإن هذه السياسة لا تحدث ضررا ظالما، بل تعد من قبيل التنظيمات الوقائية التي تهدف إلى دفع الضرر الجماعي. ويندرج ذلك تحت القاعدة: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، حيث يقدم تجنب المفسدة المتمثلة في اختلال توزيع الموارد على تحقيق مصلحة فردية محتملة[٢٧١]. ولتحديد مدى مشروعية هذا التقييد، لا بد من النظر أيضا في طبيعة الحق في المعاش وحدوده من منظور الفقه الإسلامي . ومن زاوية نظرية الحقوق في فقه المعاملات، فإن حق المعاش لا يصنف ضمن الملك التام، بل هو أقرب إلى حق المنفعة المقيد لارتباطه بالشروط التنظيمية والإدارية للدولة. تشير ملكية الدولة إلى الأصول التي تدار من قبل الحكومة لخدمة المصلحة العامة، بما في ذلك إيرادات الضرائب أو الغرامات، والتي يجب استخدامها على نحو عادل وشفاف.[٢٧٢] وعليه، فإن تقييده وفق قواعد مشروعة لا يعد ظلما.

---

[٢٦٨] محمد مصطفى الزحيلي, القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (دمشق: دار الفكر, ٢٠٠٦), https://shamela.ws/book/٢١٧٨٦.

[٢٦٩] فضل مراد, القواعد الأم للفقه (وأثرها في الصناعة الفقهية المتقدمة والمعاصرة) (مشق - سوريا: دار ابن كثير, ٢٠٢٥), https://shamela.ws/book/٣٠٠٨٤/١٤٣.

[270] M. Taufiq Rahman, "Prinsip-Prinsip Keadilan Distributif Dalam Pemikiran Sayyid Qutb," *Jurnal Iman Dan Spiritualitas* 2, no. 2 (June 2022): 211–16, https://doi.org/10.15575/jis.v2i2.17779.

[٢٧١] مصطفى الزحيلي, القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة.

[272] Arsyaferra Kusuma Wardani, "Konsep Kepemilikan Dalam Fiqh Muamalah: Studi Perbandingan Antara Kapitalisme Dan Syariah," *Socius: Jurnal Penelitian Ilmu-Ilmu Sosial* 2, no. 11 (June 2025), https://ojs.daarulhuda.or.id/index.php/Socius/article/view/1871.

وقد تعزز هذا التحليل بما ورد في الأدبيات القانونية التي تؤكد أن الاجتهاد في المجال المدني ينبغي أن يقوم على موازنة الحقوق والواجبات، وعلى أساس مبدأ المسؤولية.[٢٧٣] ومن ثم، فإن حظر الازدواج في الاستحقاق يمثل آلية من آليات مساءلة الدولة في إدارة المال العام بعدل. كما أن تطور الوضع القانوني لموظفي بنك إندونيسيا يشير إلى مرونة القانون الوضعي في التكيف مع التحولات المؤسسية، وهو ما ينسجم مع القاعدة الفقهية: تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان، التي تؤكد قابلية الأحكام للتكيف مع تغير السياقات.[٢٧٤]

وبحسب ملاحظة الباحثة، فإن هذا العائق الإداري سياسة مشروعة ومقبولة، وذلك للأسباب الآتية:

(١) استمرار حصول كل أسرة على المخصصات،

(٢) عدم إلغاء الحق كليا، بل تنظيمه،

(٣) تطبيق السياسة بصورة عامة دون تمييز فردي.

فإن هذه السياسة تسهم في تحقيق التوازن بين أسر الموظفين، وتمنع تركز المنافع في فئة دون أخرى. فإن العوائق الإدارية المتمثلة في حظر الازدواج في الاستحقاق تعد في منظور الفقه الإسلامي سياسة مشروعة ومقبولة، لأنها:

(١) تستند إلى أساس قانونيّ وضعي،

(٢) تتوافق مع مقاصد الشريعة،

(٣) لا تحدث ضررا غير متناسب،

(٤) تجسّد العدالة التوزيعية،

(٥) تدخل ضمن نطاق اجتهاد الدولة في تدبير الشأن العام.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن أصل سياسة منع ازدواج الاستحقاق يمكن تكييفه فقهيا باعتباره تنظيما إداريا مشروعا إذا كان قائما على المصلحة العامة والعدل في توزيع المال العام. غير أن مشروعية هذه السياسة لا تعني جواز

[273] Arif Sugitanata, Suud Sarim Karimullah, and Rizal Al Hamid, "Hukum Positif Dan Hukum Islam: Analisis Tata Cara Menemukan Hukum Dalam Kacamata Hukum Positif Dan Hukum Islam," *JURISY: Jurnal Ilmiah Syariah* 3, no. 1 (March 2023): 1–22, https://doi.org/10.37348/jurisy.v3i1.242.

[٢٧٤] مصطفى الزحيلي, القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة.

تعطيل حق المستفيد المستحق بسبب عائق إداري يمكن تداركه. ولذلك، ينبغي أن تظل الإجراءات الإدارية وسيلة لتنظيم استحقاق المعاش والتحقق منه، لا سببا لإهدار الحق الثابت متى استوفى صاحبه الشروط المقررة. ومن ثم، فإن تحقيق العدالة في هذه الحالة يقتضي الموازنة بين منع ازدواج الاستحقاق من جهة، وضمان وصول المعاش إلى مستحقه من جهة أخرى .كما تظل المراجعة المستمرة لهذه الإجراءات ضرورية لضمان انسجامها مع الغاية العليا للشريعة، وهي تحقيق العدل والمصلحة وصيانة الحقوق.

ث. الخاتمة

إنّ انقطاع حقّ المعاش التوريثي للأرمل في حالة الأسرة في شمال بيكاسي يرجع في جوهره إلى معوقات إدارية في نظام شؤون الموظفين. وتتمثل هذه المعوقات في حظر ازدواجية الإعالة، أي عدم جواز حصول الزوجين، إذا كانا كلاهما من موظفي الدولة، على بدل الأسرة في آن واحد. ويستند هذا الحكم إلى أساس قانوني وارد في اللائحة الحكومية رقم ٥١ لسنة ١٩٩٢، التي تنصّ على أن بدل الأسرة يمنح لأحد الزوجين فقط، وهو الطرف الذي يتقاضى راتبا أساسيا أعلى. وقد أدى الاعتماد الكبير على البيانات الإدارية بوصفها أساسا لتحديد استحقاق المعاش إلى أن تصبح صحة الوضع القانوني للزواج وحدها غير كافية لضمان استمرار حق الأرمل في المعاش التقاعدي.

وفي حالة الأسرة في شمال بيكاسي، ارتبط عدم إدراج الزوج والأبناء ضمن المعالين في البيانات الوظيفية للزوجة بوضع الزوج الذي كان يعمل موظفا في بنك إندونيسيا، إذ كان وضعه الوظيفي في ذلك الوقت سببا في تطبيق حظر ازدواجية الإعالة. غير أنّ التطور التنظيمي المتعلق ببنك إندونيسيا أدى إلى خضوع موظفيه لنظام وظيفي خاص، ولا يمكن مساواتهم بصورة مطلقة بالموظفين الخاضعين لنظام موظفي الدولة. ويؤيد ذلك المادة (٤٤) من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩[٢٧٥] بشأن بنك إندونيسيا، التي تمنح مجلس المحافظين صلاحية تعيين موظفي بنك إندونيسيا وإنهاء خدمتهم، فضلا عن صلاحية وضع اللوائح الخاصة بشؤون الموظفين، ونظام الأجور، والمكافآت، والمعاشات التقاعدية، ومزايا الشيخوخة، وغيرها من المستحقات المالية لموظفي بنك إندونيسيا. وتدلّ هذه الأحكام على أنّ موظفي بنك إندونيسيا يخضعون لنظام وظيفي ونظام للمزايا المالية والاجتماعية منظّمين بصورة خاصة بموجب اللوائح الداخلية

[275] UU No. 33 Tahun 1999.

لبنك إندونيسيا. وبناءً على ذلك، فإنّ تغيّر الوضع والنظام الوظيفي للزوج يقتضي إعادة النظر في مدى استمرار انطباق حظر ازدواجية الإعالة على حالته، ولا سيما عند النظر في استحقاق معاش الأرمل بعد وفاة الزوجة.

ومن منظور القانون الوضعي، تؤدي الحماية القانونية وظيفة تحقيق اليقين القانوني والعدالة والمنفعة لأطراف العلاقة القانونية. ويظهر تنظيم معاش الأرملة والأرمل، كما ورد في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩، وجود آلية حماية قانونية، سواء من خلال القواعد الإدارية أو بوصفها أداة تصحيح لعدم تطابق البيانات الوظيفية. إذ يفتح هذا القانون مجالا للاستثناء من القواعد الإدارية، من خلال منح المعاش للزوج الشرعي القائم وقت وفاة الموظف، متى ثبتت صحة الزواج. ويؤكد ذلك أن القانون الوضعي يقرّ بحماية موضوعية للزوج الشرعي، بتقديمه واقع العلاقة القانونية على الشكليات الإدارية. غير أنّ هذه الحماية تظلّ مشروطة بقدرة صاحب الشأن على إثبات صفته القانونية من خلال الإجراءات المقررة.

أمّا في منظور الفقه الإسلامي، فإن نظام المعاش التقاعدي بما في ذلك معاش الأرمل يقوم على أساس مشروع من جهة العقود والتنظيم، ولا يعدّ من التركة. وعليه، فإن توزيعه لا يخضع لأحكام الفرائض، بل يتم وفقا للسياسات التنظيمية للجهة المختصة. ويعترف بحقّ الأرمل في المعاش متى كان العقد صحيحا وثبتت صفته القانونية. ويتوافق هذا الاعتراف مع مبدأ الشريعة في وجوب إيصال الحقوق إلى مستحقيها، كما دلّ عليه قوله تعالى في سورة النساء (الآية ٥٨) بشأن الأمانة والعدل. ومن ثمّ، فإن استيفاء حقّ المعاش التوريثي للأرمل يعدّ تطبيقا لمبدأ العدل وأداء الأمانة في الشريعة الإسلامية.

وعلاوة على ذلك، خلصت الدراسة إلى أن سياسة الدولة المتعلقة بمنع ازدواج الاستحقاق تندرج ضمن تصرفات الإمام، وتكون مشروعة ما دامت قائمة على تحقيق المصلحة العامة والعدل في توزيع المال العام. ويمكن تكييف هذه السياسة في ضوء مقاصد الشريعة ضمن حفظ المال، من خلال منع تركز المنافع المالية في أسرة واحدة وضمان توزيعها بصورة عادلة بين المستحقين. كما أن هذه السياسة لا يقصد بها إلغاء الحق في المعاش، وإنما تنظيم استحقاقه وفقا للضوابط المعمول بها. غير أن مشروعية هذا التنظيم لا تعني جواز تعطيل حق المستفيد المستحق بسبب عائق إداري يمكن تداركه، ولذلك ينبغي أن تكون الإجراءات الإدارية وسيلة للتحقق من الاستحقاق وتنظيمه، لا سببا لإهدار الحق

متى استوفى صاحبه الشروط المقررة. وبناء على ذلك، فإن تحقيق العدالة في هذه الحالة يقتضي الموازنة بين منع ازدواج الاستحقاق من جهة، وضمان وصول المعاش إلى مستحقه من جهة أخرى.

تقتصر هذه الدراسة على بحث مسألة انقطاع حق معاش الأرمل بسبب بعض الإشكالات الإدارية من خلال دراسة حالة واحدة لأسرة في منطقة بيكاسي الشمالية بإندونيسيا. كما اقتصرت الدراسة على تحليل المسألة من منظور الفقه الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي، دون التوسع في دراسة حالات أخرى أو إجراء مقارنات بين الأنظمة التقاعدية المختلفة، مما يجعل نتائج الدراسة مرتبطة بحدود الحالة محل الدراسة. توصي الباحثة بإجراء دراسات مستقبلية أوسع حول المسائل المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والحقوق المترتبة على العلاقة الزوجية وما يرتبط بها من إشكالات معاصرة، بما يسهم في حماية الحقوق ومواكبة المستجدات.

ج. المراجع

القرآن الكريم

أم برادانا، مقابلة، بكاسي الشمالية، ٢٧ يناير ٢٠٢٦.

أم سخون، مقابلة، عبر واتساب، ٣ فبراير ٢٠٢٦.

حمادي سهام، مقصد العدل وأثره في رعاية حقوق الإنسان، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد ١، ٢٠١٨.

شمس الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٤).

عبد العظيم بدوي، الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز، (مصر: دار ابن رجب).

فضل مراد، القواعد الأم للفقيه، (سوريا: دار ابن كثير).

محمد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، (دمشق: دار الفكر).

ملاحظة ميدانية، إدارة المعاشات TASPEN ببكاسي الشمالية، ٤ فبراير ٢٠٢٦.

هرش، سليمان عيسى، قضايا التركات المعاصرة وتطبيقاتها في المحاكم(فلسطين: جامعة الخليل، ٢٠٢٣).

Agang, Mohammad Ilham. *Implementasi Pengajuan Hak Pensiun ASN dan Janda/Duda ASN Menurut UU Kepegawaian*. 5 (2026).

Al-Ashfahani, Abu Syuja'. *Fikih Praktis Madzhab Syafi'i (Matan Abu Syuja')*. Sukoharjo: Kuttab Publishing, n.d.

Bahar, Alexsander, Ishaq, and Muhammad Faisol. "KEWARISAN GAJI PENSIUN PEGAWAI NEGERI SIPIL DI INDONESIA DALAM PERSPEKTIF MADZHAB SYAFI'I." *Al-Majaalis : Jurnal Dirasat Islamiyah* 12, no. 1 (November 2024): 75–93. https://doi.org/10.37397/al-majaalis.v12i1.669.

El-Mesawi, Mohamed El-Tahir, and Mohammad Rizhan Leman. "Takyif Fiqhi and Its Application to Modern Contracts: A Case Study of the Central Provident Fund Nomination in Singapore." *Intellectual Discourse* 26, no. 2 (December 2018): 807–27. https://doi.org/10/13/68710_Taky%25C4%25ABf%2520Fiqh%25C4%25AB%2520and%2520its%2520Application_SCOPUS.pdf.

Firdaus, Muhammad Rizal, and Ali Maskur. "Pernikahan Sirri Dalam Perspektif Hukum Islam Dan Pencatatan Perkawinan Menurut Ketentuan Yang Berlaku Di Indonesia (Hukum Positif)." *Isti`dal : Jurnal Studi Hukum Islam* 11, no. 1 (July 2024): 52–72. https://doi.org/10.34001/ijshi.v11i1.6418.

Khofifah, Nurul, Saiful Bakhri, and Ilham Wahyudi. "PERAN JAMINAN SOSIAL KETENAGAKERJAAN DALAM KESEJAHTERAAN PEKERJA DI MASA MENDATANG PADA PROGRAM BPJS KETENAGAKERJAAN." *Jurnal Ilmiah Ekonomi Bisnis* 9, no. 3 (December 2023): 327–34. https://doi.org/10.35972/jieb.v9i3.1247.

Lestari, Hidayat. "Analisis Kendala Administratif Pembayaran Pensiun." Jurnal Kebijakan Publik Indonesia 4, no. 2 (2023): 48.

M.H, Dr Jonaedi Efendi, S. H. I., and Prof Dr Johnny Ibrahim M.Hum S. H. ,. S. E. ,. M. M. *Metode Penelitian Hukum: Normatif dan Empiris*. Prenada Media, 2018.

Nur Baits, Ammi. *Pengantar Ilmu Waris*. Yogyakarta: Pustaka Muamalah Jogja, 2020.

Peraturan Badan Kepegawaian Republik Indonesia No. 2 Tahun 2024.

"PP No. 7 Tahun 1977."

"PP No. 10 Tahun 1984."

"PP No. 51 Tahun 1992."

Rahayu, Putriana. "MEKANISME PELAYANAN KLAIM ASURANSI DAN DANA PENSIUN PADA PT. TASPEN (PERSERO) KANTOR CABANG PURWOKERTO." 2022.

Rahman, M. Taufiq. "Prinsip-Prinsip Keadilan Distributif Dalam Pemikiran Sayyid Qutb." *Jurnal Iman Dan Spiritualitas* 2, no. 2 (June 2022): 211–16. https://doi.org/10.15575/jis.v2i2.17779.

Rahmi, Renya Anita, and Nabitatus Sa'adah. *HAK PENERIMAAN PENSIUN TERHADAP JANDA LEBIH DARI SATU ORANG YANG TIDAK TERDAFTAR*. 12 (2019).

S.H, Muhammad Raihan Nugraha. "Pengertian Perlindungan Hukum dan Penegakan Hukum | Klinik Hukumonline." August 20, 2025.

https://www.hukumonline.com/klinik/a/pengertian-perlindungan-hukum-dan-penegakan-hukum-lt65267b7a44d49/.

S.Sos, Sh.Mh, Adrie. "HAK-HAK PEGAWAI NEGERI SIPIL (PNS) DAERAH PADA MASA PENSIUN DALAM PERSPEKTIF HUKUM KEPEGAWAIAN." *Jurnal Yustitia* 16, no. 2 (January 2023): 140–52. https://doi.org/10.62279/yustitia.v16i2.976.

Sugitanata, Arif, Suud Sarim Karimullah, and Rizal Al Hamid. "Hukum Positif Dan Hukum Islam: Analisis Tata Cara Menemukan Hukum Dalam Kacamata Hukum Positif Dan Hukum Islam." *JURISY: Jurnal Ilmiah Syariah* 3, no. 1 (March 2023): 1–22. https://doi.org/10.37348/jurisy.v3i1.242.

Tanera, Lauren. "PERLINDUNGAN HUKUM TERHADAP HAK PEKERJA TERKAIT PENSIUN DAN JAMINAN HARI TUA." *Jurnal Pendidikan Sejarah Dan Riset Sosial Humaniora* 3, no. 3 (April 2023): 193–99.

Toganti, Suhelvi. "Tinjauan Yuridis Tentang Hak Pensiun Janda Atau Duda Pegawai Negeri Sipil." Universitas Muhammadiyah Makassar, 2021.

Tri Prasetia, Andhika. *KEBERLANJUTAN PROGRAM PENSIUN KETIKA PESERTA PENSIUN MENINGGAL DUNIA PADA PROGRAM PENSIUN TASPEN*. Universitas Islam Indonesia, 2022.

Triani, Ewi. "Analisis Hukum Islam Tentang Hak Dana Pensiunan Pegawai Negeri Sipil (PNS) (Studi Kasus Di Kampung Majabaru, Kelurahan Durian Payung, Kecamatan Tanjung Karang Pusat, Kota Bandar Lampung)." UIN Raden Intan, 2020.

"UU No. 8 Tahun 1974."

"UU No. 11 Tahun 1969."

"UU No. 13 Tahun 1968."

"UU No. 23 Tahun 1999."

Vincen, Inhoc Signo, Wulandari Frederick, and Jemi Sondakh. "ANALISIS YURIDIS TERHADAP PERTANGGUNGJAWABAN PT TASPEN (PERSERO) DALAM PELAYANAN DANA PENSIUN PADA PESERTANYA." *LEX ADMINISTRATUM* 10, no. 4 (July 2022). https://ejournal.unsrat.ac.id/v3/index.php/administratum/article/view/42541.

Wardani, Arsyaferra Kusuma. "Konsep Kepemilikan Dalam Fiqh Muamalah: Studi Perbandingan Antara Kapitalisme Dan Syariah." *Socius: Jurnal Penelitian Ilmu-Ilmu Sosial* 2, no. 11 (June 2025). https://ojs.daarulhuda.or.id/index.php/Socius/article/view/1871.

Wiraguna, Sidi Ahyar. "Metode Normatif Dan Empiris Dalam Penelitian Hukum: Studi Eksploratif Di Indonesia." *Public Sphere: Jurnal Sosial Politik, Pemerintahan Dan Hukum* 3, no. 3 (November 2024). https://doi.org/10.59818/jps.v3i3.1390.